

دراسات محكمة

# التعبيرات السوسيو انتخابية لتخفيض العتبة إلى 03%

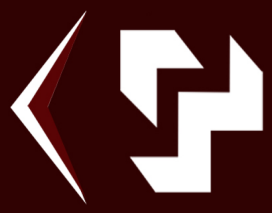
عبد المنعم لزعر

أستاذ باحث، بكلية الحقوق السويسي، الرباط

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة



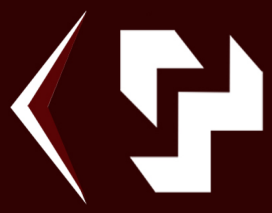
### تقديم:

أفرزت المعطيات الانتخابية الخاصة باليوم الانتخابي لتشريعات 07 أكتوبر 2016 توزيعا مثيرا لمراكز النفوذ الانتخابي، يعاكس بحسب عدد من المهتمين بالسوسولوجيا الانتخابية التوازن السياسي المفترض في المشهد الانتخابي الذي كان محط توافقات سياسية كبرى بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية منذ أزيد من ثلاثة عقود<sup>1</sup>، وذلك، بالتوازي مع خريطة تمثيلية جديدة تتجه بشكل قسري نحو مؤسسة ثنائية قطبية بقيادة كل من حزب العدالة والتنمية الذي حصل على (125) مقعدا وحزب الأصالة والمعاصرة الذي حصل على (102) مقعدا.

تفاصيل الخريطة الانتخابية والتمثيلية الجديدة، تفيد بأن المشهد الانتخابي بالمغرب بات رهين منطق انتخابي جديد ومؤثرات سياسية غير تقليدية أصبحت توجه حركيته ومسارته، في اتجاه تكريس لعبة انتخابية مقاومة للتقاليد السياسية التي حمت استقرار موازين القوى منذ الاستقلال، ومتحررة من تأثيرات العتبة الانتخابية وغيرها من آليات الضبط والتوجيه الانتخابي، برزت معالمها مع اقتراع 25 نونبر 2011 وتعززت روافدها مع اقتراع 04 شتنبر 2015 لتبوح بكامل تفاصيلها مع اقتراع 07 أكتوبر 2016.

سينطلق تحليلنا لتفاصيل تحرر اللعبة الانتخابية من تأثيرات العتبة الانتخابية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016، من افتراض أساسي يحيل إلى بداية انهيار العقيدة الانتخابية القائمة على أساس أدوات الضبط والتوجيه أمام إرادة سلطة الناخبين، الأمر الذي جعل الانتقال من عتبة إلى أخرى، مجردا من كل تأثير سواء في بعده السياسي أو الانتخابي. كيف ذلك؟ هذا ما سنعالجه من خلال العناصر التالية:

<sup>1</sup> \_ مصطفى اليحياوي: حوار مع جريدة اخبار اليوم العدد 2113، بتاريخ 19 أكتوبر 2016. ص 9.



أولاً: المخرجات السوسيو انتخابية لضبط اللعبة الانتخابية على عتبة 03%

تفيد القراءة السوسيو انتخابية لمعطيات اليوم الانتخابي لـ 07 أكتوبر 2016، أن ضبط اللعبة الانتخابية على عتبة 03% أفرز خريطة سياسية وتمثيلية بمعدلات انتخابية متفاوتة، تفاعلا مع متغير معدلات إدراك لوائح الترشيح للعتبة الانتخابية، كما يوضح ذلك، الرسم المباني رقم 01.

فمن أصل (1385) لائحة ترشيح تم إيداعها برسم الدوائر الانتخابية المحلية خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016، تمكنت (576) لائحة ترشيح من إدراك معدل العتبة الانتخابية، في حين فشلت (808) لائحة ترشيح بلوغ معدل العتبة المحدد في 03% من الأصوات،<sup>2</sup> حيث توزع المشهد الانتخابي وفق مخرجات هذا الاقتراع إلى أربع مجموعات حزبية بمثابة دوائر منفصلة بثقل سياسي ومراكز نفوذ متفاوتة.

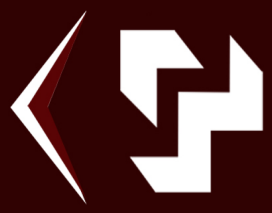
- **الدائرة الأولى:** يمثلها كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة، حيث تمكن الحزب الأول من تخطي عتبة 03% على مستوى (91) دائرة، من أصل (92) دائرة شملتها التغطية الحزبية، وذلك، بنسبة 98.91%، في حين تمكن الحزب الثاني من تخطي العتبة الانتخابية على مستوى 90 دائرة من أصل 91 دائرة انتخابية، بنسبة 98.90%، في مقابل فشلها معا في الوصول إلى العتبة على مستوى دائرة انتخابية واحدة من مجموع الدوائر التي شملتها التغطية:<sup>3</sup>

- **الدائرة الثانية:** تضم خمسة (05) أحزاب سياسية مختلفة،<sup>4</sup> تمكنت لوائح ترشيحها من بلوغ عتبة 03% من الأصوات على مستوى أزيد من 50% من الدوائر التي شملتها التغطية الحزبية، حيث تمكنت لوائح ترشيح حزب الاستقلال من تجاوز العتبة الانتخابية على مستوى (77) دائرة من أصل (92) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 83.69%، تلمها لوائح ترشيح حزب التجمع الوطني للأحرار التي تمكنت من إدراك العتبة على مستوى (70) دائرة من أصل (84) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 83.33%، في حين تمكنت لوائح ترشيح حزب الحركة الشعبية من تجاوز العتبة الانتخابية على مستوى (52) دائرة من أصل (78) دائرة

<sup>2</sup> \_ تجدر الإشارة الى في هذا الإطار إلى انسحاب لائحة حزب الأصالة والمعاصرة من المنافسة بدائرة وادي الذهب قبل يوم الاقتراع.

<sup>3</sup> \_ فشل حزب العدالة والتنمية في الحصول على العتبة بدائرة الدريوش، حيث حصل فقط على 2.59% من الأصوات، في حين فشل حزب الأصالة والمعاصرة في الحصول على العتبة بدائرة كلميم، حيث حصل فقط على 2.03% من الأصوات.

<sup>4</sup> \_ يتعلق الأمر: بحزب الاستقلال، حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب الحركة الشعبية، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري.



انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 66.66%، ثم لوائح ترشيح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التي تمكنت من إدراك معدل العتبة الانتخابية على مستوى (54) دائرة من أصل (91) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 59.34% تليها لوائح ترشيح حزب الاتحاد الدستوري التي تمكنت من إدراك العتبة الانتخابية على مستوى (37) دائرة من أصل (72) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 51.38%؛

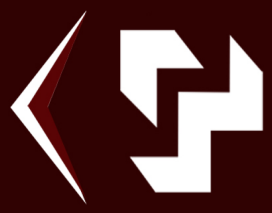
- **الدائرة الثالثة:** تضم (14) حزبا سياسيا تمكنت لوائح ترشيحها من الحصول على العتبة الانتخابية على مستوى أقل من 50% من الدوائر التي شملتها التغطية الحزبية، حيث تمكنت لوائح ترشيح حزب التقدم والاشتراكية من إدراك العتبة الانتخابية على مستوى (40) دائرة من أصل (90) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك بنسبة، 44.44% تليها لوائح ترشيح تحالف أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي التي تمكنت من تجاوز العتبة الانتخابية على مستوى (25) دائرة من أصل (90) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 27.77%، تليها لوائح ترشيح حزب تحالف العهد والتجديد، التي تمكنت من تخطي حاجز عتبة 03% على مستوى (07) دوائر من أصل (49) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك بنسبة 14.28%، تليها لوائح ترشيح حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية التي تمكنت من تجاوز عتبة 03% على مستوى (09) دوائر من أصل (66) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 13.63%، تليها لوائح ترشيح حزب جبهة القوى الديمقراطية التي تمكنت من تجاوز العتبة الانتخابية على مستوى (08) دوائر من أصل (69) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك، بنسبة 11.59%، في حين أدركت لوائح ترشيح حزب البيئة والتنمية المستدامة معدل العتبة الانتخابية على مستوى أربع (04) دوائر انتخابية من مجموع (40) دائرة انتخابية شملتها التغطية، وذلك بنسبة 10%، تليها لوائح ترشيح حزبين سياسيين تمكننا معا من الحصول على العتبة بدائرتين انتخابيتين فقط،<sup>5</sup> وفي الأخير تتموقع ستة (06) أحزاب سياسية تمكنت لوائح ترشيحها من الحصول على العتبة على مستوى دائرة انتخابية واحدة.<sup>6</sup>

- **الدائرة الرابعة:** تتكون من (06) أحزاب سياسية فشلت جميع لوائح ترشيحها في الحصول على عتبة 03% من الأصوات بمجموع الدوائر التي شملتها التغطية الحزبية، كما هو الحال بالنسبة لحزب الأمل، وحزب الوسط الاجتماعي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب العمل، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية.<sup>7</sup>

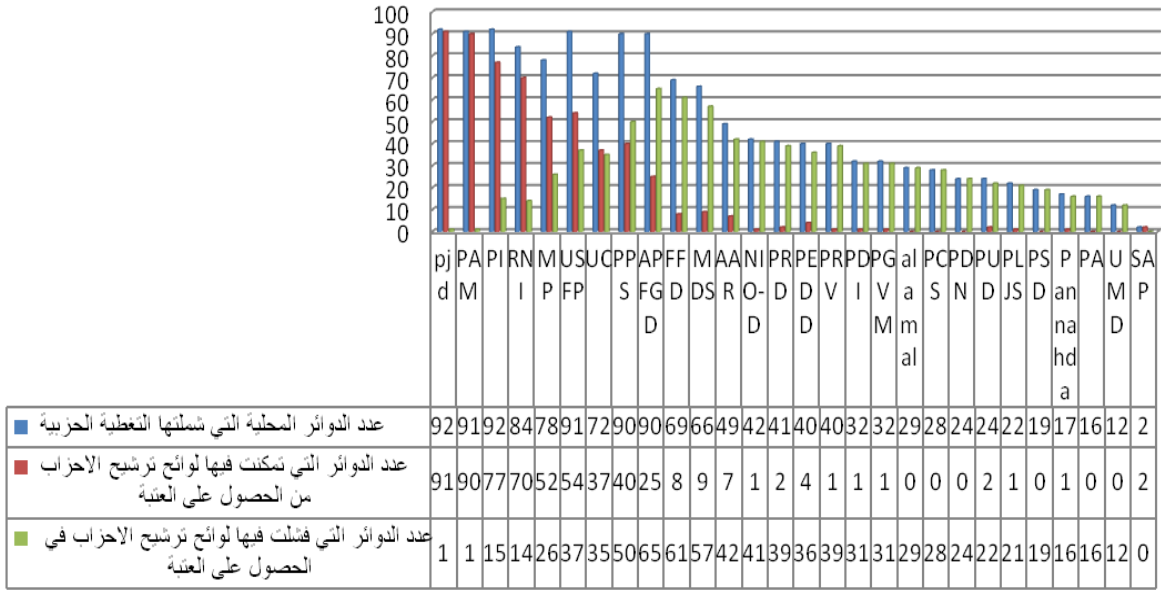
<sup>5</sup> \_ يتعلق الأمر: بحزب الإصلاح والتنمية وحزب الوحدة والديمقراطية.

<sup>6</sup> \_ يتعلق الأمر: بحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب اليسار الأخضر المغربي، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة.

<sup>7</sup> - كما تجدر الإشارة إلى تمكن لائحتين لامنتميتين من تجاوز العتبة الانتخابية.

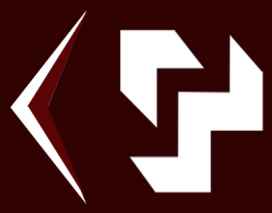


رسم مبياني رقم 01: معدلات ادراك العتبة الانتخابية من طرف لوائح الترشيح خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016



المصدر: انجاز شخصي بناء على المعطيات الانتخابية الواردة في الموقع الالكتروني: <http://www.elections.ma>

كما تفيد التحليلات المنصبة على المعطيات الانتخابية الخاصة باللائحة الوطنية للنساء واللائحة الوطنية للشباب، فشل لوائح ترشيح (16) حزبا سياسيا من أصل (24) حزبا سياسيا تنافس على مقاعد اللائحة الوطنية للنساء واللائحة الوطنية للشباب في الحصول على عتبة 03% من الأصوات، حيث عجز تحالف أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي عن إدراك العتبة الانتخابية بحصوله فقط على 2.83% من الأصوات، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية الذي لم تتجاوز أصواته معدل 1.34%. نفس الشيء بالنسبة لتحالف العهد والتجديد الذي حصل فقط على 0.89% من الأصوات، وحصل كذلك حزب جبهة القوى الديمقراطية على 0.85% من الأصوات، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب البيئة والتنمية المستدامة الذي حصل على 0.61% من الأصوات، كما حصل حزب الوحدة والديمقراطية على 0.41% من الأصوات، وحزب الديمقراطيين الجدد على 0.33% من الأصوات، وحزب النهضة والفضيلة على 0.26% من الأصوات، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية على 0.25% من الأصوات، وحزب الشورى الاستقلال على 0.23% من الأصوات، وحزب النهضة على 0.22% من الأصوات، وحزب الأمل على 0.16% من الأصوات، وحزب العمل والوسط الاجتماعي على 0.12% من الأصوات، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية على 0.11% من الأصوات، وأخيرا حزب المجتمع الديمقراطي على 0.09% من الأصوات.



انطلاقاً من خريطة توزيع التعبيرات السوسيو انتخابية لعملية الانتقال من عتبة 06% إلى عتبة 03%،

يمكن تقديم ثلاث ملاحظات رئيسية:

- **الملاحظة الأولى:** تفيد بأن الانتقال من عتبة 06% إلى عتبة 03% لم يساهم في حل عقدة عدد من الأحزاب السياسية في إدراك معدل العتبة الانتخابية، حيث عجزت لوائح ترشيح (20) حزبا سياسيا عن تحقيق عتبة 03% على مستوى أزيد من 50% من الدوائر الانتخابية التي شملتها التغطية الحزبية،<sup>8</sup> مقابل تمكن لوائح ترشيح (05) تنظيمات حزبية فقط من بلوغ عتبة 03% على مستوى أزيد من 50% من الدوائر الانتخابية التي شملتها التغطية الحزبية،<sup>9</sup> واقتراب حزبا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة من تحقيق العتبة الانتخابية على مستوى 100% من الدوائر التي شملتها التغطية؛<sup>10</sup>

- **الملاحظة الثانية:** بالرغم من تقليص العتبة الانتخابية إلى 03% فإن نتائج بعض الأحزاب السياسية خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 عرفت تراجعاً انتخابياً على مستوى إدراك العتبة الانتخابية مقارنة بنتائج انتخابات 25 نونبر 2011، كما حدث بالنسبة لحزب جبهة القوى الديمقراطية<sup>11</sup> وحزب البيئة والتنمية المستدامة<sup>12</sup> وحزب النهضة والفضيلة<sup>13</sup> وحزب اليسار الأخضر المغربي<sup>14</sup>، مع الإشارة إلى فشل لوائح ترشيح بعض

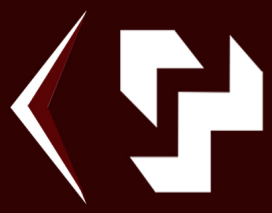
<sup>8</sup> \_ يتعلق الأمر بحزب التقدم والاشتراكية وتحالف أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وتحالف العهد والتجديد وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الشورى و الاستقلال وحزب النهضة وحزب الأمل وحزب العمل وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب الديمقراطي الوطني وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة.

<sup>9</sup> \_ يتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري.

<sup>10</sup> \_ خلال هذه الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 فشل حزب العدالة والتنمية في تجاوز عتبة 06% على مستوى 09 دوائر انتخابية ويتعلق الأمر بالدوائر التالية: دائرة سيدي سليمان، دائرة الحسيمة، دائرة بزو واويزغت، دائرة طرفاية، دائرة الدريوش، دائرة الرحامنة، دائرة الصويرة، دائرة ميدلت. في مقابل فشل حزب الأصالة والمعاصرة في تخطي عتبة 06% على مستوى 19 دائرة انتخابية ويتعلق الأمر بـ دائرة تاونات تيسة، دائرة الفقيه بنصالح، دائرة العيون، دائرة شفشاون، دائرة الناظور، دائرة سطات، دائرة الصويرة، دائرة انوكان ايت ملول، دائرة اكادير ادوتنان، دائرة عين السبع الحي المحمدي، دائرة الدار البيضاء أنفا، دائرة طاطا، دائرة طانطان، دائرة فاس الشمالية، دائرة مكناس، دائرة الراشدية، دائرة ميدلت، دائرة الحاجب دائرة واد الذهب.

<sup>11</sup> \_ خلال الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 تمكن الحزب من الحصول على العتبة المحددة في 06% على مستوى 11 دائرة انتخابية ويتعلق الأمر بـ تاونات تيسة، القرية غفساي، بركان، المنارة، شيشاوة، ورزازات، انزكان ايت ملول، سيدي بنور، فكيك، خنيفرة وبولمان" في حين لم يتمكن الحزب خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 من الحصول على العتبة المحددة في 03% سوى على مستوى 08 دوائر انتخابية، ويتعلق الأمر بـ " شفشاون، جرادة، بركان، فكيك، تازة، صفرو، اسا الزاك، طرفاية".

<sup>12</sup> \_ خلال الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 تمكن الحزب من الحصول على العتبة المحددة في 06% على مستوى 08 دوائر انتخابية ويتعلق الأمر بـ القنيطرة، الغرب، ازبال دمنا، خريبكة، الحوز، الصويرة، خنيفرة ومديونة" في حين لم يتمكن الحزب خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 من الحصول على العتبة المحددة في 03% سوى على مستوى 04 دوائر انتخابية، ويتعلق الأمر بـ " دائرة سيدي قاسم، دائرة بزو واويزغت، دائرة خنيفرة، دائرة اسفي".



الأحزاب السياسية في إدراك حاجز العتبة الانتخابية في مجموع الدوائر التي شملتها التغطية الحزبية سواء باعتماد مستوى 06% أو باعتماد مستوى 03% كما هو الحال بالنسبة لحزب المجتمع الديمقراطي.

- الملاحظة الثالثة: يكشف تحليل البيانات الخاصة بنسب الأصوات المحصل عليها على المستوى الوطني، وجود خريطة سياسية غير متوازنة، ومنافسة انتخابية مختلة لفائدة حزبا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، حيث أظهرت النتائج العامة للانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016، عجز (14) حزبا سياسيا على المستوى الوطني عن تخطي عتبة 01% من الأصوات، في مقابل تمكن (10) أحزاب سياسية من تجاوز هذا الحاجز، حيث حقق حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية نسبة 1.34% من الأصوات كحد أدنى مقابل حصول حزب العدالة والتنمية على نسبة 27.88% من الأصوات كحد أقصى.

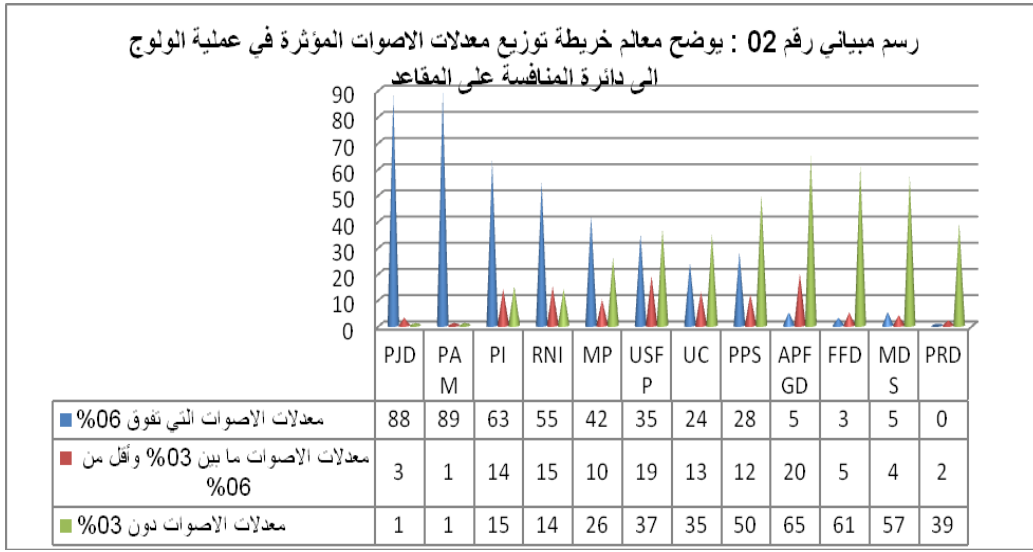
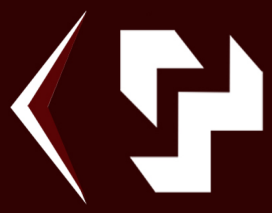
### ثانيا: حصيلة تخفيض العتبة الانتخابية على مستوى منظومة الإدماج الانتخابي

ينطلق التحليل على هذا المستوى من أطروحة، مفادها أن الانتقال من عتبة 06% إلى عتبة 03% يجد أبرز تعبيراته وتأثيراته الانتخابية على مستوى منظومة الإدماج الانتخابي، من خلال تحسين منسوب الولوج إلى دائرة المنافسة على توزيع المقاعد، سواء تعلق الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة،<sup>15</sup> فهل ساهم فعلا هذا الانتقال في تحقيق غايات المشروع ورهاناته على هذا المستوى؟ للإجابة على هذا السؤال، ستعتمد الدراسة على المعطيات الانتخابية الواردة في الرسم المباني رقم (02) و(02 مكرر) لمعينة حصيلة ومستويات تأثير عملية الانتقال من عتبة إلى أخرى على آليات اشتغال منظومة الإدماج الانتخابي.

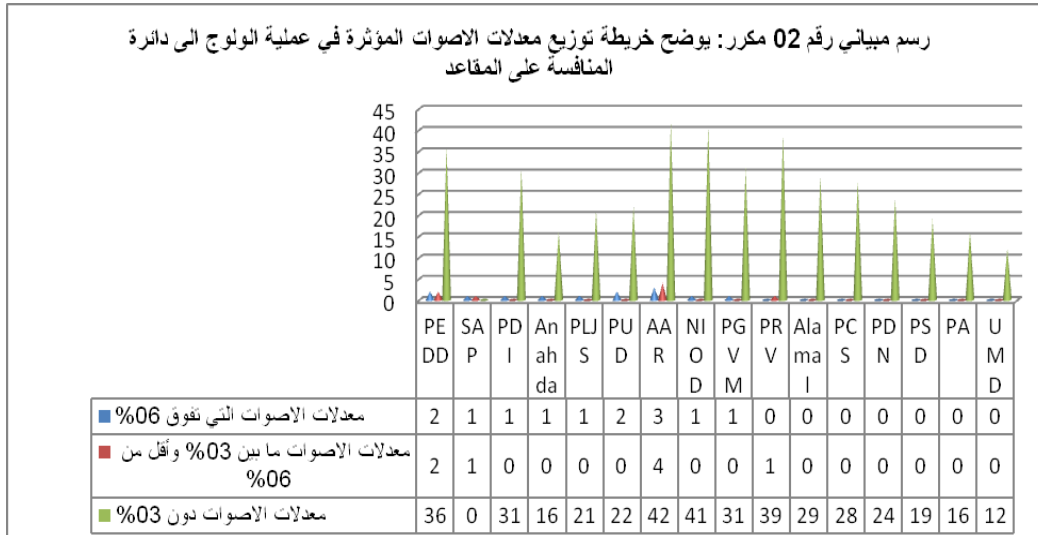
<sup>13</sup> \_ خلال الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 تمكن الحزب من الحصول على العتبة المحددة في 06% على مستوى 03 دوائر انتخابية ويتعلق الأمر بـ "دائرة أزيلال دمنات، دائرة الرحامنة، دائرة الحاجب" في حين لم يتمكن الحزب خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 من الحصول على العتبة المحددة في 03% من الحصول على العتبة في أي دائرة خاض منافساتها الانتخابية."

<sup>14</sup> \_ خلال الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 تمكن الحزب من الحصول على العتبة المحددة في 06% على مستوى دائرتين انتخابيتين ويتعلق الأمر بدائرة شفشاون ودائرة عين الشق بالدار البيضاء في مقابل حصوله على العتبة على مستوى دائرة واحدة خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 ويتعلق الأمر بدائرة الرشيدية.

<sup>15</sup> \_ ينعكس تخفيض العتبة الانتخابية على معدل الاصوات المعبر عنها ومعدل القاسم الانتخابي من خلال دفعهما إلى الارتفاع بدل الحالة التي يكرسها العمل بعتبة انتخابية مرتفعة، حيث يقلص معدل الاصوات المعبر عنها ومعدل القاسم الانتخابي، وهو ما يؤثر في مستويات الدمج الانتخابي ومنسوب الولوج إلى دائرة المنافسة على توزيع المقاعد.



المصدر: انجاز شخصي بناء على المعطيات الانتخابية الواردة في الموقع الالكتروني: <http://www.elections.ma>



المصدر: انجاز شخصي بناء على المعطيات الانتخابية الواردة في الموقع الالكتروني: <http://www.elections.ma>

انطلاقا من المعطيات الانتخابية الواردة في الرسمين المبيانيين رقم (02) ورقم (02 مكرر)، تقدم

سوسيولوجيا الانتخابات ثلاث مستويات، لنسب الأصوات المحصل عليها خلال اقتراع 07 أكتوبر 2016:

المستوى الأول: يهتم نسب الأصوات ما يفوق نسبة 06% والتي كان معمولا بها خلال الانتخابات التشريعية

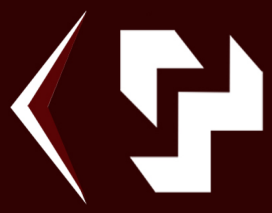
لـ 25 نونبر 2011، حيث تؤكد المعطيات الرقمية المسجلة خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016، تمكن

(450) لائحة ترشيح من تجاوز عتبة 06%، وفق خارطة سوسيو سياسية تمنح الامتياز لحزب الأصالة والمعاصرة

الذي تمكن من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (89) دائرة انتخابية من أصل (91) دائرة، وذلك،

بنسبة 97.80%، يليه حزب العدالة والتنمية الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على





مستوى (88) دائرة من أصل (92) دائرة انتخابية بنسبة 95.65%، يليه حزب الاستقلال الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (63) دائرة من أصل (92) دائرة بنسبة 68.47%، يليه حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (55) دائرة من أصل (84) دائرة انتخابية وذلك بنسبة 65.47%، يليه حزب الحركة الشعبية الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (42) دائرة من أصل 78 دائرة انتخابية، وذلك بنسبة 53.84%، يليه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (35) دائرة من أصل (91) دائرة انتخابية بنسبة 38.46%، يليه حزب الاتحاد الدستوري الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تجاوز نسبة 06% من الأصوات على مستوى (24) دائرة من أصل 72 دائرة انتخابية، وذلك بنسبة 33.33%، يليه حزب التقدم والاشتراكية الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تخطي نسبة 06% من الأصوات على مستوى (28) دائرة من أصل (90) دائرة انتخابية وذلك بنسبة 31.11%، يليه تحالف أحزاب اليسار الديمقراطي الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تخطي نسبة 06% من الأصوات على مستوى (05) دوائر من أصل (90) دائرة انتخابية بنسبة 5.55%، يليه عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة التي تمكنت لوائح ترشيحها كما هو مبين في الرسمين المبيانين المذكورين من تخطي نسبة 06% من الأصوات على مستوى (05) دوائر كحد أقصى ودائرة واحدة كحد أدنى.

\_ المستوى الثاني: يهتم نسب التصويت بين 03% وأقل من 06%، حيث تفيد المعطيات الانتخابية الخاصة باليوم الانتخابي لـ 07 أكتوبر 2016، تمكن (126) لائحة ترشيح من تحقيق نسب الأصوات بين 03% كعتبة انتخابية وأقل من 06%، وقد حقق حزب الاتحاد الاشتراكي أقوى المعدلات على هذا المستوى، حيث تمكنت لوائح ترشيحه من تحقيق نسب الأصوات بين 03% وأقل من 06% على صعيد (19) دائرة انتخابية من أصل (91) دائرة بنسبة 20.87%، يليه تحالف أحزاب اليسار الديمقراطي الذي تمكنت لوائح ترشيحه من إدراك هذا المستوى من الأصوات على صعيد (20) دائرة من أصل (90) دائرة انتخابية وذلك بنسبة 22.22%، يليه حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تحقيق هذا المستوى من الأصوات على صعيد (15) دائرة من أصل 84 دائرة انتخابية، بنسبة 17.85%، يليه حزب الاستقلال الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تحقيق هذا المستوى من الأصوات على صعيد (14) دائرة من أصل (92) دائرة، بنسبة 15.21%، يليه حزب الاتحاد الدستوري الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تحقيق هذا المستوى من الأصوات على صعيد (13) دائرة من أصل (72) دائرة بنسبة 18.05%، يليه حزب التقدم والاشتراكية الذي تمكنت لوائح ترشيحه من تحقيق هذا المستوى من الأصوات على صعيد (12) دائرة من أصل (90) دائرة بنسبة 13.33%، في حين حقق حزب الأصالة والمعاصرة هذا المستوى من



## لتخفيض العتبة إلى 03%

الأصوات على صعيد دائرة انتخابية واحدة من أصل (92) دائرة بنسبة 1.08%، وحقق حزب العدالة والتنمية هذا المستوى من الأصوات على صعيد ثلاث دوائر من أصل (92) دائرة انتخابية بنسبة 3.26%؛

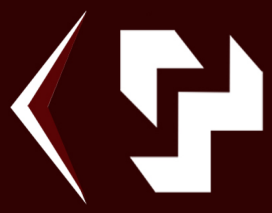
\_ المستوى الثالث: يهيم نسب الأصوات ما تحت عتبة 03%، حيث تفيد ذات المعطيات أن (808) لائحة ترشيح من أصل (1385) لائحة ترشيح شاركت في اقتراع 07 أكتوبر 2016 على مستوى الدوائر المحلية لم تتمكن من الوصول إلى عتبة 03% كما تمت الإشارة إلى ذلك في المحور الأول.

ومن خلال هذه المستويات تقدم الأرقام الانتخابية الخاصة باليوم الانتخابي لـ 07 أكتوبر 2016، قراءتين بالارتباط بقنوات الإدماج في دائرة التنافس على المقاعد:

\_ القراءة الأولى: لها ارتباط بتقليص العتبة الانتخابية إلى 03%، حيث تشير معدلات المستوى الثاني إلى أن تقليص العتبة من 06% إلى 03% مكن على المستوى الانتخابي من دمج (126) لائحة ترشيح موزعة أساسا بين (16) حزبا، أبرزها تحالف أحزاب اليسار الديمقراطي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. كما مكن الانتقال من عتبة 06% إلى 03% من دمج كتلة من أصوات الناخبين تقدر بـ (392693) صوتا في العمليات الحسابية لاستخراج القاسم الانتخابي.<sup>16</sup>

\_ القراءة الثانية: لها ارتباط بفرضية الاحتفاظ بعتبة 06% حيث تشير المعطيات الانتخابية للمستوى الأول من الأصوات إلى أن أغلب اللوائح الانتخابية التي تمكنت من تجاوز نسبة 06% من الأصوات التي كان معمول بها كعتبة انتخابية خلال العمليات الانتخابية السابقة، وهو ما يؤكد الأداء الانتخابي القوي لعدد من الأحزاب السياسية خاصة منها حزبا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة اللذان يظهران استعداداهما لخوض التنافس الانتخابي وفق أي عتبة انتخابية.

<sup>16</sup> \_ تكشف العمليات الحسابية لثاني يوم انتخابي تشريعي في ظل دستور 2011، تدخل منطق اشتغال العتبة في دمج (35913) صوت على مستوى دوائر جهة طنجة تطوان الحسيمة، و(13827) صوت على مستوى دوائر الجهة الشرقية، و(47391) صوت على مستوى دوائر جهة فاس مكناس، و(9505) صوت على مستوى دوائر جهة درعة تافيلالت، و(83518) صوت على مستوى دوائر جهة الدار البيضاء سطات، و(30978) صوت على مستوى دوائر جهة بني ملال خنيفرة، و(69319) صوت على مستوى دوائر جهة مراكش أسفي، و(27781) صوت على مستوى دوائر جهة سوس ماسة، و(7575) صوت على مستوى دوائر جهة كلميم واد نون، و(2258) صوت على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء، و(1232) صوت على مستوى دوائر جهة واد الذهب الكويرة.



ثالثا: حدود تأثير تخفيض العتبة الانتخابية إلى 03% في نتائج الانتخابات التشريعية

سبق أن أشرنا في هذه الدراسة إلى أن تخفيض العتبة الانتخابية من 06% إلى 03% خلال اقتراع 07 أكتوبر 2016، مكن من دمج 126 لائحة ترشيح في دائرة التنافس على المقاعد، بمعدل ولوج حوالي 392693 صوتا، ما كان لهذه اللوائح والأصوات أن تدمج في هذه الدائرة لو تم الاحتفاظ بعتبة 06% خلال هذه الانتخابات، لكن السؤال المطروح في هذا الإطار، هل ساهم إدراك لوائح الترشيح لمستويات العتبة الانتخابية في تيسير فرص الولوج لدائرة الفائزين بالمقاعد؟ ما هي الحصيلة التمثيلية لعملية الدمج الانتخابي في دائرة توزيع المقاعد؟

قبل الإجابة على هذه الأسئلة، وجب بداية تقديم عدد من الملاحظات الأساسية:

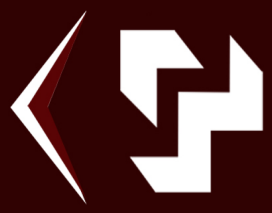
\_ **الملاحظة الأولى:** تفيد بأن الحصول على المقعد الانتخابي كقاعدة عامة في سوسولوجيا الانتخابات لا يرتبط بشرط الحصول على العتبة الانتخابية، خاصة إذا كان مستوى هذه الأخيرة مقلصا وكان عدد المقاعد المتنافس حولها محدودا، ويجب الإشارة هنا، إلى أن التفاعل بين العتبة الانتخابية وتحصيل المقاعد يمكن أن يتحقق إذا كان مستوى العتبة الانتخابية مرتفعا.

\_ **الملاحظة الثانية:** تفيد بأن ترجمة أثر إدراك العتبة الانتخابية تمثيلا، يتطلب حصول لوائح الترشيح على نسبة أصوات تفوق أو توازي معدل القاسم الانتخابي أو دونه بقليل، وكل لائحة ترشيح فشلت في تحقيق هذا المسعى، ستجد نفسها خارج دائرة الفائزين بالمقاعد حتى وإن أدركت أو تجاوزت العتبة المطلوبة من الأصوات، باستثناء الحالة التي تكون فيها معدلات الأصوات المحصل عليها متقاربة بين لوائح الترشيح المتنافسة وقريبة جدا من مستوى العتبة الانتخابية.<sup>17</sup>

\_ **الملاحظة الثالثة:** تفيد بأن العتبة الانتخابية المقلصة يمكن أن تفضي إلى الفوز بمقاعد نيابية في حالة توفر الدوائر الانتخابية على عدد كبير من المقاعد يتجاوز العشرة (10) مقاعد، بحيث يمكن للوائح الترشيح الحاصلة على عتبة 03% من الأصوات أن تترجم اندماجها في دائرة التنافس على المقاعد تمثيلا سواء عبر بوابة القاسم الانتخابي أو عبر بوابة أكبر البقايا، وهي حالة غير متوفرة على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية بالمغرب التي لا يتجاوز عدد المقاعد المتنافس حولها حاجز الستة (06) مقاعد.<sup>18</sup>

<sup>17</sup> \_ ويجب الإشارة هنا إلى أن تخفيض العتبة الانتخابية، يساهم في رفع مستوى القاسم الانتخابي ويقوي فرص الانتقال على صعيد العمليات الحسابية الخاصة بتوزيع المقاعد من مستوى القاسم الانتخابي إلى مستوى أكبر البقايا

<sup>18</sup> \_ يمكن أن تتحقق هذه الفرضية فقط على مستوى الدائرة الوطنية الخاصة بالنساء والدائرة الوطنية الخاصة بالشباب.



- الملاحظة الرابعة: تفيد بأن رفع العتبة الانتخابية يخدم دائما المصالح الانتخابية لللائحة الترشيح الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات، في حين أن تقليصها يخدم لوائح الترشيح التي تليها في الترتيب من حيث عدد الأصوات، فإذا تمكنت لائحة الترشيح D على سبيل المثال من الحصول على العتبة الانتخابية المحددة في 03%، فإن هذا الوضع سيؤثر على الحصاد التمثيلي لللائحة الترشيح A المحتملة للرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات،<sup>19</sup> ويصب في صالح لائحتي الترشيح B و C المحتلتين للصف الثاني والثالث من حيث عدد الأصوات، من خلال تدخل آليات الدمج في دائرة توزيع المقاعد لرفع مستوى القاسم الانتخابي وتعزيز فرص انتقال أساس العمليات الحسابية الخاصة بتوزيع المقاعد من مستوى القاسم الانتخابي إلى مستوى أكبر البقايا.

من خلال هذه الملاحظات، تكشف المعطيات الانتخابية الخاصة بعملية التفاعل بين نسبة الأصوات وتوزيع المقاعد حقيقة دالة ومعبرة، تفيد بأن جميع المقاعد المتنافس حولها على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية (305 مقعدا)، حسمت خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 لفائدة لوائح الترشيح الفائزة بتمثيلية مجلس النواب بمعدلات انتخابية تتوزع بين 6.19% كأدنى معدل مسجل بدائرة اسفي وبين 63.32% كأقصى معدل مسجل بدائرة انزكان أيت ملول.<sup>20</sup> وهو ما يعني، بأن مجموع لوائح الترشيح التي تم إدماجها في عملية توزيع المقاعد على مستوى الدوائر المحلية،<sup>21</sup> خرجت خالية الوفاض تمثيلا من عملية الإدماج الانتخابي في دائرة توزيع المقاعد، بحيث لم يكن للأصوات المدمجة في العمليات الحسابية الخاصة بتوزيع المقاعد (392693 صوتا)<sup>22</sup> أي تأثير يذكر في محصلة توزيع المقاعد، حيث خدم هذا الإدماج في بعض الحالات لوائح ترشيح أخرى من خارج دائرة اللوائح المدمجة بموجب عتبة 03% من الأصوات،<sup>23</sup> وهو ما يؤكد فشل الرهانات السياسية والانتخابية التي تأسس عليها مقترح تخفيض العتبة الانتخابية إلى 03%، بفعل التحرر المتصاعد لعناصر اللعبة الانتخابية من منطق الضبط الانتخابي وتطبيعها التنامي مع منطق اللبلة الانتخابية. وقد أكدت النتائج النهائية لتوزيع المقاعد النيابية خلال اقتراع 07 أكتوبر 2016 هذا الفشل وعززته، سواء فيما يتعلق بالرهان الخاص بمحاصرة المد المتنامي لظاهرة

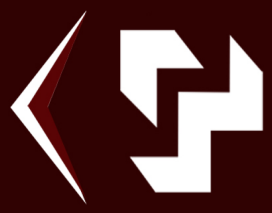
<sup>19</sup> \_ من خلال تقليص فرصها في الحصول على أكثر من مقعد على مستوى كل دائرة انتخابية.

<sup>20</sup> \_ في مقابل تمكن (08) لوائح ترشيح على مستوى الدائرة الوطنية الخاصة بالنساء والدائرة الوطنية الخاصة بالشباب من الحصول على مقاعد نيابية بفضل العتبة الانتخابية المحددة بـ 03%، حيث حصل حزب الاتحاد الدستوري على (04) مقاعد كحد أدنى بمعدل أصوات يصل إلى 4.54% مقابل حصول حزب العدالة والتنمية على (27) مقعدا كحد أقصى بمعدل أصوات يصل إلى 27.88%.

<sup>21</sup> \_ 126 لائحة ترشيح.

<sup>22</sup> \_ معدل خاص بلوائح الترشيح الحاصلة على نسب الأصوات بين 03% وأقل من 06%.

<sup>23</sup> \_ للتدليل على هذه الفرضية نأخذ نتائج دائرة فاس الجنوبية، حيث أدى إدماج لوائح الترشيح الحاصلة على عتبة 03% في دائرة المنافسة على مقاعد هذه الدائرة إلى تعزيز حظوظ حزب الاستقلال للفوز بالمقعد الرابع والذي ما كان ليفوز به لو تم الاحتفاظ بعتبة 06%.



الحسم المضاعف للمقاعد،<sup>24</sup> أو فيما يتعلق بالرهان الخاص بتعزيز تمثيلية الأحزاب السياسية الصغرى بمجلس النواب، أو فيما يتعلق بالرهان الخاص بمحاصرة نتائج حزب العدالة والتنمية خلال هذا الاقتراع.

فمن أصل (305) مقعدا متبارى حولها على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية فشلت الأحزاب السياسية الصغرى<sup>25</sup> في تحقيق نتائج مرضية تعزز تمثيليتها بمجلس النواب، بحصولها فقط على سبعة (07) مقاعد، بنسبة 2.29%،<sup>26</sup> مقارنة بالنتائج المحققة خلال الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011.<sup>27</sup>

كما تكشف المعطيات الانتخابية لـ 07 أكتوبر 2016، أن تخفيض العتبة الانتخابية إلى 03% لم يساهم في تقويض المد المتنامي لحزب العدالة والتنمية على المستوى الجغرافي إلا بمستويات محدودة، حيث يفيد اعتماد ذات المعطيات في إجراء عملية حسابية معاكسة لتوزيع المقاعد بناء على عتبة 06%، أن الانتقال من عتبة إلى أخرى حرم حزب العدالة والتنمية من أربعة (04) مقاعد إضافية على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية (دائرة فاس الشمالية، دائرة فاس الجنوبية، دائرة مكناس ودائرة بن امسيك)، وحرم حزب الأصالة والمعاصرة من مقعد إضافي واحد بدائرة آسفي، في مقابل ذلك، عزز هذا الانتقال تمثيلية كل من حزب الأصالة والمعاصرة<sup>28</sup> وحزب التجمع الوطني للأحرار<sup>29</sup> وحزب الاستقلال<sup>30</sup> وحزب الحركة الشعبية<sup>31</sup> وحزب الاتحاد الدستوري<sup>32</sup> بمقعد إضافي واحد.

وبناء على ما سبق، تخلص هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن إعادة ضبط تشريعات 07 أكتوبر 2016 على عتبة 06% على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية،<sup>33</sup> كان سيفضي في ظل نفس الظروف ومستويات

<sup>24</sup> \_ تمكن حزب العدالة والتنمية خلال الانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016 من الفوز بمقعدين على مستوى 24 دائرة انتخابية وثلاث مقاعد على مستوى دائرة انتخابية واحدة. في حين تمكن حزب الأصالة والمعاصرة من الفوز بمقعدين على مستوى 07 دوائر انتخابية.

<sup>25</sup> \_ يتعلق الأمر ب: تحالف أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي، حزب جبهة القوى الديمقراطية، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تحالف العهد والتجديد، حزب الإصلاح والتنمية، حزب الديمقراطيين الجدد، حزب البيئة والتنمية المستدامة، حزب النهضة والفضيلة، حزب الشورى والاستقلال، حزب اليسار الأخضر المغربي، حزب الأمل، حزب الوسط الاجتماعي، الحزب الديمقراطي الوطني، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الحرية والعدالة الاجتماعية، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب النهضة، حزب العمل، حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية.

<sup>26</sup> \_ حصل حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية على (03) مقاعد وحصل تحالف أحزاب اليسار الديمقراطي على مقعدين، وحصل حزب الوحدة والديمقراطية على مقعد وحزب اليسار الأخضر المغربي على مقعد.

<sup>27</sup> \_ حصلت الأحزاب السياسية الصغرى خلال هذه الانتخابات على 17 مقعدا، بنسبة 04.30%.

<sup>28</sup> \_ دائرة فاس الشمالية.

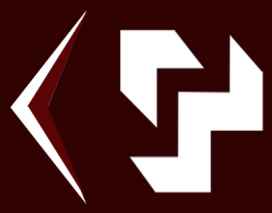
<sup>29</sup> \_ دائرة بن امسيك.

<sup>30</sup> \_ دائرة فاس الجنوبية.

<sup>31</sup> \_ دائرة آسفي.

<sup>32</sup> \_ دائرة مكناس.

<sup>33</sup> \_ مع افتراض الاحتفاظ بعتبة 03% على مستوى الدائرة الوطنية الخاصة بالنساء والدائرة الوطنية الخاصة بالشباب.



ومعدلات الأصوات المحصلة خلال هذا الاقتراع إلى فوز:

- حزب العدالة والتنمية بـ 129 مقعداً؛<sup>34</sup>
- حزب الأصالة والمعاصرة بـ 102 مقعداً؛<sup>35</sup>
- حزب الاستقلال بـ 45 مقعداً؛<sup>36</sup>
- حزب التجمع الوطني للأحرار بـ 36 مقعداً؛<sup>37</sup>
- حزب الحركة الشعبية بـ 26 مقعداً؛<sup>38</sup>
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بـ 20 مقعداً؛
- حزب الاتحاد الدستوري بـ 18 مقعداً؛<sup>39</sup>
- حزب التقدم والاشتراكية بـ 12 مقعداً؛
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بـ 03 مقاعد؛
- حزب تحالف أحزاب اليسار الديمقراطي بمقعدين؛
- حزب الوحدة والديمقراطية بمقعد؛
- حزب اليسار الأخضر المغربي بمقعد.

<sup>34</sup> \_سيمكن اعتماد عتبة 06% حزب العدالة والتنمية من الفوز بـ 03 مقاعد بكل من دائرة فاس الجنوبية ودائرة فاس الشمالية ودائرة مكناس بدل مقعدين وفق عتبة 03% وبمقعدين بدائرة بن امسيك بالدار البيضاء بدل مقعد واحد.

<sup>35</sup> \_سيمكن اعتماد عتبة 06% حزب الاصالة والمعاصرة من الفوز بمقعدين بدائرة أسفي بدل مقعد واحد وفقدان مقعد بدائرة فاس الشمالية لصالح حزب العدالة والتنمية.

<sup>36</sup> \_ سيؤدي اعتماد عتبة 06% إلى فقدان حزب الاستقلال لمقعد بدائرة فاس الجنوبية لصالح حزب العدالة والتنمية.

<sup>37</sup> \_ سيؤدي اعتماد عتبة 06% إلى فقدان حزب التجمع الوطني للأحرار لمقعد بدائرة بن امسيك لصالح حزب العدالة والتنمية.

<sup>38</sup> \_ سيؤدي اعتماد عتبة 06% إلى فقدان حزب الحركة الشعبية لمقعد بدائرة أسفي لصالح حزب الاصالة والمعاصرة.

<sup>39</sup> \_ سيؤدي اعتماد عتبة 06% إلى فقدان حزب الاتحاد الدستوري لمقعد بدائرة مكناس لصالح حزب العدالة والتنمية.